الأمم المتحدة
E/CN.6/2019/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 March 2019
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والستون
١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية: الممارسات والسياسات الجيدة في مجال تصميم وتوفير وتنفيذ الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، بما في ذلك من أجل تعزيز تمثيل المرأة في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات

موجز أعدته الرئيسة

١ - في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماعي مائدة مستديرة وزاريين في موضوع "الممارسات والسياسات الجيدة في مجال تصميم وتوفير وتنفيذ الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، بما في ذلك من أجل تعزيز تمثيل المرأة في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات" في إطار الموضوع ذي الأولوية "نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة". وتبادل المشاركون الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالموضوع، مع التركيز على الحصول

200319 200319 19-04421 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، ومشـــاركة المرأة ودورها القيادي، والعمل اللائق وتعزيز فرص العمل، وتحدي القوالب النمطية، وأوجه الترابط والشراكات.

٢ - وترأست وزيرة الصحة والعمالة الإستونية، ريينا سيكوت، اجتماع المائدة المستديرة الأول وأدلت بملاحظات استهلالية. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢٠ دولة عضوا إلى جانب مراقب واحد. وأدلت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ناتاليا كانيم، بملاحظات ختامية. وترأســـت عمدة بغداد، ذكرى محمد جابر علوش، اجتماع المائدة المســـتديرة الثاني وأدلت بملاحظات استهلالية. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢٠ دولة عضوا. وأدلت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، غريتي فاريمو، بملاحظات ختامية.

الحماية الاجتماعية والخدمات العامة

٣ - أكد المشـــاركون على الحق في الحماية الاجتماعية باعتباره عاملا حاسما في تمكين المرأة في جميع مراحل الحياة. وسلطوا الضوء على أهمية الاستثمارات في جودة نظم الحماية الاجتماعية التي تتخذ شكلي المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وأهمية توفير المنح والتحويلات النقدية قصد المساعدة الاجتماعية. وعرضـــوا طائفة من طرائق الحماية الاجتماعية تلك، مثل النظم القائمة على المســـاهمة وغير القائمة على المساهمة، والنظم المشروطة وغير المشروطة.

٤ - وناقش المشاركون ضرورة حصول الجميع على خدمات عامة آمنة وميسورة التكلفة، بما في ذلك النقل والمياه والمرافق الصـــحية والتعليم والبنى التحتية الصـــحية، وما لذلك من أهمية في مشـــاركة النســـاء والفتيات مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ودعوا إلى توفير خدمات رعاية ميسورة التكلفة يســـهل الوصـــول إليها من أجل الحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تتحمل المرأة والفتاة مسؤوليتها بشكل غير متناسب. وشدد المشاركون على أهمية السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين حصول النساء والفتيات على تعليم جيد في جميع مستويات التعليم.

٥ - وشدد المتكلمون على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لكفالة استفادة فئات النساء اللاتي يعشن في ظل أوضـاع هشـة، بمن فيهن الشـابات، والنسـاء الحوامل، والأمهات العازبات، والأرامل، والنسـاء اللاتي يعشـن في المناطق الريفية، والنســاء ذوات الإعاقة، ونســاء الشــعوب الأصــلية، والنســاء المســنات، من الخدمات العامة والحماية الاجتماعية. وسلطوا الضوء على تدابير من قبيل توفير المنح والتحويلات النقدية الموجهة قصد المساعدة الاجتماعية، والتغطية الصحية الشاملة. وشدد المشاركون على ضرورة حماية نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة لضـــحايا العنف الجنســـاني والناجين منه وتمكينهم من خلال توفير المأوى والرعاية الطبية والدعم القانوني.

مشاركة المرأة ودورها القيادي

٦ - شـدد المتكلمون على أهمية تعزيز دور المرأة القيادي على جميع المسـتويات وفي جميع القطاعات، ودعوا إلى مشـاركة المرأة الهادفة في وضـع وتنفيذ ورصـد وتقييم السياسـات في مجالات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المســتدامة. وأفاد المشــاركون بإحراز تقدم كبير في مشــاركة المرأة في القوة العاملة وفي الساحة السياسية على جميع المستويات، وقدموا أمثلة توضيحية لسياسات الحصص الوطنية الرامية إلى زيادة عدد النســاء في الســاحة السـياسـية وفي مجالس إدارة الشـركات. فقد أسـفرت طائفة من

تدابير السياسة العامة عن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل النظامي، وتيسير عودتها إلى العمل بعد انقطاع في مسارها الوظيفي، وتوفير الدعم لتطويرها الوظيفي. وأدلى المشاركون أيضا بأمثلة عن تأثير النساء صانعات القرار في أولويات السياسة العامة، مثلا بلفتهن الانتباه إلى الاحتياجات في مجال رعاية الأطفال وبالعمل على تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات العامة.

العمل اللائق وتعزيز فرص العمل

٧ - ناقش المشاركون مسألة المساواة في حصول المرأة على فرص العمل اللائق وزيادة مشاركتها في الاقتصاد النظامي وتقلدها وظائف تتطلب مهارات عالية، باعتبار ذلك وسيلة لزيادة تمكينها وتعزيز استقلالها الاقتصادي وقدرتها على الصمود. ولفت المتكلمون الانتباه إلى التحديات التي تواجه الشابات والنساء الحوامل والأمهات اللاتي يعانين من معدلات بطالة عالية، ويحتمل أن يعانين من التمييز المتصل بالحمل أو أن يواجهن صعوبات في العودة إلى العمل بعد رعاية أطفالهن أو معالين آخرين. وقدم المشاركون أمثلة عن قوانين وسياسات وطنية ومبادرات تعاون مع القطاع الخاص ترمي إلى سن حد أدنى للأجور، وخفض التفاوت في الأجور بين الجنسين، وضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل ذي القيمة المتساوية. ويلزم بذل المزيد من الجهود للقضاء على التمييز المهني والنهوض بعمل المرأة في القطاعات غير التقليدية وفي الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وتؤدى عنها أجور أفضل.

٨ - وبالنظر إلى أن النساء لا يزلن يضطلعن بمعظم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر في الأسر المعيشية، دعا المشاركون إلى أن تتيح التشريعات والسياسات ترتيبات العمل المرنة وفرص العمل من بعد، بما في ذلك فرص العمل من بعد التي تتيحها التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقدموا أمثلة عنها. وتسهم مثل هذه التدابير في تحسين التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتيسير المشاركة النشطة للمرأة في القوة العاملة. وقدم المشاركون أمثلة عن سياسات جديدة أكثر مرونة تتبع فيما يتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وعن زيادة بدلات إعالة الأطفال. وتحدث بعض المتكلمين أيضا عن سياسات وحملات إجازة الأبوة الرامية إلى تعزيز إعادة توزيع أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل.

التصدي للقوالب النمطية

٩ - ناقش المشاركون الحاجة إلى نماذج من النساء والرجال تتخذ قدوة في تحدي القوالب النمطية في المنزل وفي القوة العاملة. وقدم المشاركون أمثلة عن حملات وبرامج وسياسات تدعم تقاسم أعباء العمل المنزلي، وتشجع على الاستفادة من إجازة الأبوة، وتدعم الآباء في ذلك.

١٠ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء تمثيل النساء الزائد في قطاعات الخدمات والرعاية، ونقص تمثيلهن في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأبلغ المشاركون عن تدابير تحفز الفتيات على السعي إلى التخصص في قطاعات غير تقليدية، من قبيل المنح الدراسية وبرامج التوجيه، وعن مبادرات تدعم المرأة في تولي أدوار قيادية في قطاعات غير تقليدية عن طريق التصدي للحواجز الاجتماعية والمؤسسية التي تعترض التقدم الوظيفي. ووجه المشاركون النظر إلى دور القادة الذكور في دعم المرأة وتعزيز الدور القيادي للمرأة.

أوجه الترابط والشراكات

١١ - من أجل إيضاح الصلات القائمة بين المجالات الثلاثة قيد النظر، قدم المشاركون أمثلة عن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تيسير الحصول على الخدمات العامة، مثل حصول الفتيات على تعليم جيد على جميع المستويات، وتوفير البنى التحتية المادية الملائمة، بما في ذلك المباني المدرسية المزودة بمرافق الصرف الصحي المأمونة للفتيات، وتوفير السلامة على الطرق، وتوفير النقل إلى المدارس.

١٢ - واتفق المشاركون على أن السياسات المتبعة في مجالات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة ينبغي أن تنسق جيدا وأن يدمج فيها المنظور الجنساني. وأبرزوا الحاجة إلى هياكل مؤسسية من أجل تعزيز التنسيق واتساق السياسات عبر القطاعات والمستويات الحكومية، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية. ويعتبر التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص حاسما كذلك لضمان التكامل فيما بين السياسات المتبعة في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية من حيث أهدافها وغاياتها. وثمة حاجة إلى توفير التمويل الكافي والاضطلاع بالرصد من المنظور الجنساني لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.